

EP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/69/13

25 March 2013

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع التاسع والستون
مونتريال، 15-19 نيسان/أبريل 2013

اختصاصات للدراسة النظرية
بشأن تقييم المرحلة التحضيرية لإزالة المواد الهيدروكلورو فلوروكربونية

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

1- معلومات أساسية

1- في عام 1992، اتفق الأطراف في بروتوكول مونتريال في اجتماعهم المعقود في كوبنهاجن على إدراج مواد الهيدروكلوروفلوروكربون في إطار بروتوكول مونتريال. وفي عام 1997، اعتمد الأطراف ضوابطاً لأطراف المادة 5 شملت التجميد في عام 2015 والانخفاض بنسبة 15 في المائة في عام 2016. وفي عام 2007، وافق الأطراف على تسريع إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون وتحديد الموعد النهائي للإزالة بحلول عام 2030. وطالب المقرر XIX/6 الصادر عن الاجتماع التاسع عشر لأطراف بلدان المادة 5 باتخاذ إجراءات عاجلة لتجميد خط الأساس لكل من إنتاج مواد الهيدروكلوروفلوروكربون ومستويات الاستهلاك في عام 2013 كخطوة أولى في عملية الإزالة.

2- وفي اجتماعها الثالث والخمسين تناولت اللجنة التنفيذية سلسلة من التدابير للتنفيذ العملي لعملية الإزالة. وقد ساعدت المسائل التي نوقشت خلال هذا الاجتماع والقرارات اللاحقة في توضيح الأهداف والتركيز على الاستراتيجيات الوطنية للإزالة التدريجية لمواد الهيدروكلوروفلوروكربون فيما يتعلق بالأنشطة واللوائح اللازمة لتنفيذ الإزالة خلال الإطار الزمني المتفق عليه.

3- وبشكل أكثر تحديداً، وافق المقرر اللجنة التنفيذية 39/54 على المبادئ التوجيهية لإعداد خطط إدارة إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون. وتتناول المبادئ التوجيهية التوقيت والنهج العام لتطوير خطة الإزالة، ومسائل السياسات المتعلقة بتطوير خطط الإدارة والأنشطة المحددة اللازمة لجمع البيانات، والإعداد والاستشارة ووضع الصيغة النهائية لخطة إدارة الإزالة، وخطة إدارية لاستخدامها في إعداد مقترحات المشاريع.

4- وبشأن التوقيت والنهج العام، أوصت المبادئ التوجيهية البلدان باعتماد نهج مرحلي يسمح بالمرونة لأن التكنولوجيا تتطور. وسيكون لذلك فائدة في الحد من النمو والقضاء على استخدامات مواد الهيدروكلوروفلوروكربون في المدى القريب في المناطق التي توجد بها التكنولوجيات البديلة الفعالة من حيث التكلفة بالفعل.

5- وينبغي أن تُعنى المرحلة الأولى من خطة البلد لإدارة إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون - على النحو المقترح في المبادئ التوجيهية - بتنفيذ تجميد خط الأساس لمركبات الهيدروكلوروفلوروكربون في عام 2013 والانخفاض بنسبة 10 في المائة في عام 2015. وعلاوة على ذلك، يتعين على البلدان أيضاً خلال هذه المرحلة إعداد منظور برنامجي شامل لعملية الإزالة الكاملة وخطة شاملة بأنشطة محددة لإزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون لتحقيق التجميد الأولي وخطوة الانخفاض بنسبة 10 في المائة.

6- ودُكرت البلدان والوكالات المنفذة بأن تأخذ في الاعتبار ليس فقط قدرة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون المستنفدة للأوزون، بل أيضاً الآثار الناجمة عن الاحتراز العالمي من المواد والتكنولوجيات البديلة، واستغلال أي حوافز مالية محتملة وفرص متاحة للموارد الإضافية (ما يسمى بالتمويل المشترك)، وفقاً للمقرر XIX/6.

7- وفيما يتعلق بمنحى السياسات، توصي المبادئ التوجيهية بأن تتبع خطة إدارة إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون المبادئ التوجيهية للاتفاقات السابقة حسب ما تقتضيه الحاجة. وتشدد الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/54/53 على أن: "يقدم شكل ومضمون الخطط الوطنية والخطط الاستراتيجية للإزالة واتفاقاتها المماثلة الشروط التمهيديّة التي يمكن أن تستخدمها بلدان المادة 5 لوضع خطة إدارة إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون لقطاعي التصنيع والخدمات. وفي هذا الصدد، يعتبر الاتفاق الوارد في البرامج الوطنية للإزالة والخطط الاستراتيجية للإزالة بين اللجنة التنفيذية والبلدان المستفيدة هو أساس التعهدات الوطنية (المقررين 65/38 و 37/46) لتحقيق هدف خفض الاستهلاك السنوي و / أو الإنتاج."

8- وفقاً للمبادئ التوجيهية، من المقدر أن حوالي ثلثي بلدان المادة 5 ذات الاستهلاك في قطاع الخدمات يمكنها

مواومة الأنشطة المعتمدة في إطار خطط إدارة غازات التبريد، وخطط إدارة الإزالة النهائية والخطط الوطنية للإزالة أو الاستناد إليها أثناء تنفيذ المرحلة الأولى من خطط إدارة إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون. وقد ينطوي ذلك على تعديل أو مواومة التشريعات القائمة مثل تلك المعنية باستبدال / تحديث المعدات وتدريب الفنيين. ويمكن أن تكون النهج المماثلة ملائمة للمذيبات أو الأيروسول أو الحظر المبكر على استيراد أنظمة التبريد المستخدمة لمواد الهيدروكلوروفلوروكربون الجديدة أو المستعملة. وخلال المرحلة الأولى، يتعين على البلدان أيضا وضع سياساتها المعنية بالتوعية والتثقيف التي تستهدف أصحاب المصلحة والأطراف المعنية الأخرى.

9- كما تقترح المبادئ التوجيهية فئات جديدة من البلدان التي تتجاوز حجم الاستهلاك المنخفض / غير منخفضة حجم الاستهلاك" وتفترض هذه الورقة فئات جديدة من البلدان، تلك البلدان ذات الاحتياجات الخدمية فقط وتلك البلدان ذات الاستخدامات التصنيعية والخدمية بدلا من تلك البلدان منخفضة حجم الاستهلاك وتلك التي تجاوزت حجم الاستهلاك المنخفض".

10- الجزء الثالث، يشمل مخطط مقترح المشروع وصفا مفصلا للمسائل التي ينبغي أن تراعيها البلد.

11- وفي اجتماعها الرابع والخمسين، طلبت اللجنة أن تستخدم البلدان المبادئ التوجيهية لإعداد المرحلة الأولى من خططها لإدارة إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون في أسرع وقت ممكن.

ثانيا- التسوية

12- حتى الآن، تلقت غالبية البلدان التي قدمت مقترحات لتمويل المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون أول تمويل تحضيرى وفقا للمبادئ التوجيهية المعتمدة بالمقرر 39/54. وإجراء تقييم لتقدير كيفية تأثير التمويل التحضيرى على إعداد خطة إدارة الإزالة تأثيرا مناسبا في التوقيت ومفيدا لاستخلاص النتائج بهدف إبلاغ اللجنة التنفيذية لمساعدتها في اتخاذ القرارات بشأن شروط المرحلة الثانية من الخطة.

ثالثا- أهداف التقييم

(أ) هدف التقييم هو تقدير فعالية تنفيذ المبادئ التوجيهية لإعداد المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يستعلم التقييم عن استخدام المبادئ التوجيهية الأخرى المذكورة في الفقرة 7 أعلاه وتضمين تقديم المبادئ التوجيهية للمشروع في صياغة خطة إدارة إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون

(ب) وسيحلل التقييم ما إذا كانت البلدان قد أعدت استراتيجيات شاملة طويلة الأجل تحدد الخطوات الرئيسية لعملية الإزالة وبداخلها خطة محددة لإدارة الإزالة بشأن التجميد في عام 2013 والتخفيض بنسبة 10 في المائة في عام 2015 وكيفية إعدادها. وسيقيم أيضا ما إذا كان النهج المعتمد يتضمن إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون مع غيره من السياسات البيئية أو الصناعية الوطنية أو الدولية ذات الصلة؛

(ج) وسينظر التقييم فيما إذا كان البلد قد امتثل لتنفيذ شروط البيانات والمعلومات حسب ما ورد في المخطط الإرشادي لوضع خطة إدارة الإزالة للحصول على أساس سليم لفهم استخدام مواد الهيدروكلوروفلوروكربون؛

(د) وسيدرس التغييرات في التشريعات واللوائح ونظم التراخيص والحصص التي تعمل بها البلدان لوضع أساس تشريعي لإزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون، وماهي التدابير الرقابية المدرجة وكيفية تنفيذها في التشريعات القائمة؛

(هـ) وسوف يحلل الترتيبات المؤسسية والهيكل التنظيمي وخاصة عندما يشارك العديد من أصحاب

المصلحة. وسيدرس إلى أي مدى يشارك أصحاب المصلحة في مختلف خطوات إعداد المشروع والنظام السياسي والتنظيمي وما هي طرق هذه المشاركة؛

(و) وسيركز التقييم أيضا على آليات الحوافز الموضوعية للمساعدة في إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع؛

(ز) كما انه سيحلل آليات الاتصال والتنسيق وخاصة عندما تشارك العديد من الوكالات في مرحلة الإعداد، وكذلك ردود الأفعال والدور الذي تلعبه الجمعيات المهنية مثل جمعيات فنيي التبريد.

ثالثا- المنهجية والنطاق والتوقيت

13- سوف تستمر الممارسة السابقة لإعداد الدراسات النظرية لهذا النشاط. وستحلل هذه الدراسة البيانات وتعرض مؤلفات من عينة تمثيلية من البلدان. وستقوم باستعراض شامل لمؤلفات المشروع الحالي واستخلاص المعلومات من قواعد البيانات المتاحة في أمانة الصندوق المتعدد الأطراف. ويمكن أن تضح طرق جمع البيانات الأخرى المعلومات في هذه الدراسة، مثل المقابلات الهاتفية، والدراسات الاستقصائية بالبريد الإلكتروني باستخدام استبيانات مفتوحة أو منظمة، ومناقشات الدردشة عبر الشبكة الداخلية. وسوف توضع النتائج في وثيقة تجميعية مع الاستنتاجات والتوصيات العامة.

14- وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إعداد العديد من مشاريع دراسات الحالة المعنية بممارسات إعداد خطة إدارة إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون، والتي سترفق بالتقرير التجميعي. وستطبق المنهجية المماثلة لمنهجية الدراسة النظرية (وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى العمل الميداني). وستوفر دراسات الحالة معلومات أكثر تحديدا بشأن إعداد المرحلة التحضيرية.

15- وسيتم اختيار البلدان وفقا للمعايير التالية:

- التمثيل الإقليمي (جميع الأقاليم)؛
- إعداد كل من البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض وحجم الاستهلاك غير المنخفض؛
- تمثيل الوكالة (جميع وكالات الأمم المتحدة وواحدة أو أكثر من الوكالات الثنائية)؛
- كل من وكالات إعداد خطة إدارة إزالة مواد الهيدروكلوروفلوروكربون الفردية والمتعددة الأطراف؛
- كل من القطاعات المعنية الفردية والمتعددة الأطراف.

16- نهج هذا التقييم مبني على المشاركة أيضا حيث أنه يشمل جميع أصحاب المصلحة الذين تسلموا مشروع الوثيقة للتعليق عليه. وأخيرا، سُدعى اللجنة التنفيذية لمناقشة الدراسة النظرية وللنظر في استنتاجاتها وتوصياتها.

17- وسيفحص خبير استشاري تقارير مقترحات المشاريع، والتقارير المرحلية، وتقارير التقييم السابقة وأي وثيقة أخرى متاحة يمكنها توفير معلومات عن الموضوع قيد البحث والدراسة، وستكون المناقشة مع الأمانة والوكالات والمكاتب القطرية مصدرا آخر للمعلومات. وانه / أنها ستعد مشروع الدراسة التي سيتم تقاسمها مع أعضاء الأمانة والوكالات المنفذة.

18- وستقدم الوثيقة إلى اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابعين.

رابعاً- الميزانية

19- تمت الموافقة بالفعل على ميزانية قدرها 15,000 دولار أمريكي في الاجتماع الثامن والستين. ولكن ستتطلب الدراسة النظرية الموسعة أموالاً إضافية. وتحتسب زيادة قدرها 15,000 دولار أمريكي كافية لهذا المسعى.

خامساً- الإجراء المتوقع من اللجنة التنفيذية

20- قد توافق اللجنة التنفيذية على الدراسة النظرية الموسعة المقترحة، بما في ذلك زيادة الميزانية بقيمة 15,000 دولار.
